



مؤتمر جبهة التحرير الوطني - الجزائر 16 21 أبريل 1964: قراءة في التفاعلات

والصعوبات

Conference of the National Liberation Front - Algiers 16-21 April 1964: Reading the interactions and difficulties

ميلود بلعالية

جامعة الشلف، الجزائر

m.belalia@univ-chlef.dz

تاريخ القبول: 2018/10/29

تاريخ الإيداع: 2018/09/16

الملخص:

يتناول هذا المقال بالدراسة والتحليل مؤتمر جبهة التحرير الوطنية (16-21 أبريل 1964)، والظروف المحيطة بانعقاده والمواقف الأولية للفاعلين السياسيين للثورة الجزائرية بعد الاستقلال، ونتائج المؤتمر، وخاصة ميثاق الجزائر الذي احتوى على التوجهات الكبرى السياسية وأهداف الثورة الاجتماعية للدولة الجزائرية في العام الثاني للاستقلال مع التركيز على التفاعلات والصعوبات.

الكلمات الدالة:

جبهة التحرير الوطني، القوى الاجتماعية للثورة الجزائرية، المكتب السياسي، ميثاق الجزائر عام 1964، الثورة الاجتماعية .

Abstract:

This article examines and analyzes the National Liberation Front (16-21 April 1964), the circumstances surrounding it and the initial positions of the political actors of the Algerian revolution after independence, especially the results of the conference, especially the Algiers Charter, which contained the major political orientations and the objectives of the social revolution of the Algerian state in the second year of independence Focusing on the interactions and difficulties.

Key Words:

The National Liberation Front, the social forces of the Algerian Revolution, the Political Bureau, the Algiers Charter of 1964, the Social Revolution.



صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية في اجتماع طرابلس 7 جوان 1962 على برنامج سياسي واجتماعي أطلق عليه الثورة الديمقراطية الشعبية، وكلف المكتب السياسي بتنفيذ هذا البرنامج بعد الاستقلال، ثم أشرف المكتب السياسي على انتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية في 20 سبتمبر التي أعلنت قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية في 25، ومنحت الثقة للحكومة الجزائرية، وبعد وضع الدستور، وانتخاب أحمد بن بلة رئيسا للجمهورية الجزائرية في شهر سبتمبر 1963، جاء انعقاد مؤتمر جبهة التحرير الوطني عام 1964 لتوضيح أهداف الثورة الاجتماعية للدولة الجزائرية.

وعليه فالقصد من هذه الدراسة هو محاولة فهم الثورة الاجتماعية من خلال تحليل نصوص ميثاق الجزائر المنبثق عن مؤتمر جبهة التحرير الوطني. لكي نستطيع متابعة التفاعلات والصعوبات لهذا المؤتمر، نسأل عن الظروف المحيطة بانعقاد مؤتمر جبهة التحرير الوطني؟ ما هي المواقف الأولية لقادة الثورة الجزائرية عشية انعقاده؟ وما هي دلالات نتائجها؟ وكيف تفاعلت القوى السياسية والاجتماعية مع محتوى ميثاق الجزائر الثورة الاجتماعية؟

1. الإعداد لانعقاد مؤتمر جبهة التحرير الوطني في الجزائر 16-21 أبريل 1964:

أشرف المكتب السياسي بمناسبة إحياء الذكرى التاسعة لاندلاع الثورة التحريرية، على تشكيل اللجنة المركزية في فاتح نوفمبر 1963، وأسند إليها مهمة تأمين الاستعدادات البشرية والمادية لانعقاد مؤتمر جبهة التحرير الوطني.

1.1. الاستعدادات لانعقاد مؤتمر الجزائر (16 نوفمبر 1963-13-أفريل 1964):

أعلن أحمد بن بلة¹ في 16 نوفمبر 1963 تشكيلة اللجنة التحضيرية لمؤتمر جبهة التحرير الوطني، وبهذه المناسبة صرح للإذاعة والتلفزيون، قائلا: "إن القضية الراهنة بالنسبة لنا، هي إبراز العناصر وإرساء دعائم زحفنا إلى الأمام، وانطلاقنا الثورية على أساس أكثر متانة، وفي هذا الاتجاه فإن أهم المقتضيات هي الإعداد للمؤتمر المقبل للحزب"². ولذلك أصبح المؤتمر من الانشغالات الأساسية على الساحة الوطنية في تقييم أعمال المكتب السياسي وإعداد ميثاق تتحدد فيه المحاور الكبرى للثورة الاجتماعية، وهذا ما ورد في تصريح أحمد بن بلة: "إن المؤتمر سيمكننا من تعميق نظريتنا وتطبيقاتها العملية...ويعالج المؤتمر مسألة الأوضاع التي تمكننا من ضمان فعالية جميع المساعي النضالية"³.



ولقد اجتمعت اللجنة في 18 نوفمبر بحضور أحمد بن بلة والحاج بن علا⁴ وضمت 52 عضوا من بينهم 11 وزيرا و18 نائبا، وانتخبت في 20 نوفمبر أمانة تتكون من 8 أعضاء. ونشرت اللجنة في 12 ديسمبر برنامج عملها في الصحافة الوطنية، وتضمن المسائل السياسية والتنظيمية، الاقتصادية والاجتماعية، ومعايير تمثيل القوى الاجتماعية للجبهة للمشاركة في المؤتمر⁵.

استمرت أعمال اللجنة التحضيرية حتى 9 مارس 1964، حيث تقدم أحمد بن بلة بتصريح مطول للصحافة تناول فيه ظروف الإعداد لانعقاد المؤتمر، جاء فيه التأكيد على انعقاده في الأسبوع الثالث من شهر أفريل في فترة تمتد من أسبوع حتى عشرة أيام، ثم قدم قائمة ضمت القوى السياسية والاجتماعية التي ستشارك في المؤتمر تضم أعضاء المكتب السياسي والحكومة، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والمجلس الوطني للثورة الجزائرية، اللجنة التحضيرية، نواب الجمعية الوطنية التأسيسية، مندوبي اتحاديات جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني، ومندوبي خلايا المؤسسات والمنظمات الوطنية. وهكذا يعتبر هذا التصريح بمثابة إشارة انطلاق فترة التحضير للمؤتمر حتى انعقاده، وتولت الصحافة الوطنية تغطية هذا الحدث الوطني ونشرت النصوص التي ناقشتها اللجنة التحضيرية⁶.

بعد المقابلة التي أجراها أحمد بن بلة مع صحيفة ليبراسيون الفرنسية يوم 25 مارس⁷، استلم باسم المكتب السياسي في قصر الشعب بالعاصمة التقرير الذي أعدته اللجنة التحضيرية للمؤتمر في 3 أفريل 1964، ليكون أرضية لمناقشات المؤتمر، ومن ثم ميثاق الحزب بأسلوبه وأهدافه، فأدلى أحمد بن بلة أمام ممثلي الصحافة الوطنية والدولية بتصريح جاء فيه: "إن الكيفية التي تشكلت حسبها اللجنة تعبر عن إرادتنا في تخليص البلاد من الأعباء المضنية المتمثلة في التناقضات التي تراكمت أثناء حرب التحرير، وعن إرادتنا في توسيع القاعدة الثورية لتجربتنا الاشتراكية، وتوضيح وضبط مشاريعنا للمستقبل، وسيقع الإعلان عن نتائج أعمال اللجنة ليطلع عليها الشعب...إننا على يقين من أن مؤتمر جبهة التحرير الوطني الذي سيعقد في 16 أفريل سيتخذ قرارات تقود شعبنا في طريق الاشتراكية"⁸. وأعلن نهاية أشغالها، وكلف أعضاءها بعملية الشرح وانتخاب مندوبي الاتحاديات في الفترة من 6 حتى 13 في جميع أنحاء البلاد⁹.

2.1. تحركات الفاعلين السياسيين عشية انعقاد المؤتمر:



شدت الاستعدادات قبيل انعقاد المؤتمر الأنظار إلى التحركات التي مهدت لانعقاد المؤتمر، حين قدمت اللجنة التحضيرية تقريرها في 3 افريل، وحاولت مراحل الثورة الجزائرية وقواها، أن تعكس من خلال التقرير موقفها المسبق، تعبيرا عن نفسها وعن دورها وطموحها. وتبلور في النهاية موقفان:

- موقف العناصر التي كان لها المساهمة الكبيرة في إعداد التقرير، وبينها الشباب الجزائري، وهي تقول لكي تحسم في الأمر: "مع التقرير أو ضده بمعنى مع الاشتراكية أو ضدها"¹⁰.

- موقف العناصر التي كانت مشاركتها في التقرير هي قراءته في الصحف، وبين هذه العناصر قوى لها وزنها وتأثيرها في الجزائر، ومنها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الذي جاء في بيانها: "هذا التقرير فيه من المبادئ المستوردة من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، ومن يوغوسلافيا وكوبا أكثر مما فيه من المبادئ المستوحاة من واقع الشعب الجزائري العربي المسلم"¹¹.

- بعد تقديم التقرير، كان هناك الترقب إلى أطراف المؤتمر؟ وراح كل طرف يعبر عن نفسه وعن دوره وطموحه. فلم يحضر المقاطعون ومنهم فرحات عباس¹²، محمد خيضر¹³، محمد بوضياف¹⁴، بن يوسف بن خدة¹⁵، حسين آيت أحمد¹⁶. ولكن غياب هذه الأسماء، لم يؤثر في انعقاد المؤتمر، فلقد كان واضحا أن الغالبية من المؤتمرين يمثلون التيار الرئيسي في الثورة الجزائرية الذي نادى منذ إعلان بيان أول نوفمبر 1954، بأن يكون هناك مضمون اجتماعي داخل الثورة التحريرية، تتحقق به كرامة الشعب الجزائري بالديمقراطية الاجتماعية إلى جانب تحرير الجزائر بالاستقلال السياسي¹⁷.

- توتر الجو يوم افتتاح المؤتمر، لما تعلق الامر بوزير الدفاع الوطني العقيد هوارى بومدين¹⁸، حين ذهب إلى مقابلة الرئيس أحمد بن بلة في مقره إقامته بفيللا جولي (مقر بنك الجزائر حاليا)، وقدم إليه اعتذاره عن عدم حضور المؤتمر، لأنه لم يعد قادرا على التوفيق بين الدور الاجتماعي المطلوب من الجيش الوطني الشعبي، وبين الدور الدفاعي المطلوب منه في نفس الوقت، ولا هو قادر على التوفيق بين القادة جيش التحرير الوطني إبان الثورة التحريرية، وبين الضباط المحترفين القادمين من الجيش الفرنسي، الذين ينادون بإنشاء جيش يختلف عن جيش التحرير الوطني¹⁹.

3.1. سير أشغال المؤتمر:



انطلقت أشغال المؤتمر تحت شعار الثورة من الشعب وإلى الشعب في الجلسة الافتتاحية في 16 أبريل 1964، على الساعة العاشرة صباحا بقاعة إفريقيا (أمير الإمبراطورية) Empire سابقا) وسط العاصمة، بمشاركة أعضاء المكتب السياسي وأعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وألف وثمانمائة مندوب يمثلون اتحاديات الجبهة في العمالات (الولايات) الخمسة عشر، وأعضاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وأعضاء الحكومة المؤقتة، وقادة الولايات الستة وسفراء الجزائر المعتمدون في الخارج، ومديرو الإذاعة والتلفزة والصحف الوطنية، وسط تغطية إعلامية واسعة جلبت أنظار العالم.²⁰

لاحظ المؤتمر عودة شخصيات وطنية إلى الساحة السياسية من أمثال الوزراء السابقون الثلاثة كريم بلقاسم²¹، لخضر بن طوبال²² وعبد الحفيظ بوصوف²³، والعقيدان أكلي محند أولحاج²⁴ وصالح بوبنيدر²⁵ المدعو صوت العرب، تعبيرا على جو المصالحة والوحدة الوطنية لإنجاح المؤتمر. ولقد أشرف المكتب السياسي المكون من أحمد بن بلة، الحاج بن علا ومحمدي السعيد²⁶ على افتتاح المؤتمر بكلمة أحمد بن بلة جاء فيها: "إن المكتب السياسي يسلم لكم جميع السلطات، وإننا نقترح عليكم أن يكون رئيس مكتب المؤتمر الأخ بشير بومعزة²⁷ وزير الاقتصاد الوطني، ونائبين للرئيس سويح الهواري²⁸ ومحمد السعيد معزوي²⁹، وكتاب المؤتمر الإخوة عمار أوزقان، عبد الكريم بن محمود وقاضي بو بكر³⁰."

وبعد تزكية مكتب المؤتمر وإثبات العضوية للمندوبين بالإجماع والمصادقة على النظام الداخلي، قدم أحمد بن بلة الأمين العام للمكتب السياسي، تقريرا أوضح فيه طبيعة الدور الذي أسند إلى المؤتمر في الظروف التي تجتازها الجزائر، وتصفية الجو الداخلي، والروح التي يجب أن تسود المؤتمرات، كما لخص الإنجازات التي تحققت في ظل الحكم الوطني والمهام التي حددتها القيادة السياسية في المرحلة الجديدة، كما حظيت السياسة الخارجية للجزائر بقسم كبير في الخطاب، حيث جاء بشأن الوحدة الإفريقية قول الأمين العام: "إن ضرورة الوحدة الإفريقية قد سجلت في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وقد بقينا أوفياء لها، حتى عندما تعلق الأمر بالنزاع الذي حدث مع المغرب"³¹.

أما عن الخط السياسي للجزائر على المستوى العربي، فقد حدده الأمين العام بقوله: "إنه يهدف قبل كل شيء إلى القضاء على التدخلات الأجنبية، وهو الذي قادنا إلى أن نلعب دورا إيجابيا في مؤتمر القمة العربي، حيث ساعدنا على إيجاد التقارب بين البلدان الشقيقة التي تقود كفاحا واحدا ضد الخطر الصهيوني"³². وعند حديثه على ضرورة



ضبط برنامج جديد، أشار الأمين العام إلى أن: "برنامج طرابلس كانت ميزته الأساسية تتمثل في تحديد القوى الاجتماعية للثورة، وإنه منذ ضبط البرنامج وتطبيقه الداخلي، يحتفظ بقاعدة الارتكاز ويعزز مواقعه الاجتماعية، وهو ما يجب محاربته بدون هوادة، لأنه يمثل الثورة المضادة المتمثلة في جماعات مثل جبهة القوى الاشتراكية وحزب الثورة الاشتراكية"³³.

في 17 أبريل 1964، عقد المؤتمر جلسات مغلقة خصصت لتقديم تقارير مندوبي جبهة التحرير الوطني في الجزائر والمهجر، وكانت الجلسات تنتهي بتقديم تصريح صحفي لمكتب المؤتمر، وفي 18 تم تشكيل لجنتين الأولى سياسية وتنظيمية والثانية اقتصادية واجتماعية. ولقد قدم الحاج بن علا مسؤول الحزب والمنظمات الوطنية في المكتب السياسي ورئيس الجمعية الوطنية التأسيسية، تقريراً أمام المؤتمرين، ضمنه تحليلاً عن الظروف التي أحاطت بتنظيم الجبهة بعد الاستقلال وهيكل التنظيم الحزبي الجديد، وحصيلة نشاطات المكتب السياسي والتقرير المالي، واقترح على المؤتمرين ضرورة إعادة تكوين الحزب والمنظمات الوطنية، ودعا إلى إقرار التنظيم الحزبي داخل الجيش الوطني الشعبي³⁴.

ولقد تميزت مداخلات المؤتمرين وانطباعاتهم أم الصحافة الوطنية بالخصوص في وضع أسس متينة للثورة الاجتماعية، ومما جاء في هذه الانطباعات على لسان المناضل صالح خنفر عضو اتحادية البليدة: "نحن هنا لحل مشاكل تطور البلاد، ووضع أساس لبناء جديد يرضي مطامحنا الثورية...لقد دل مؤتمر الفلاحين ومؤتمر عمال القطاع الصناعي على أن الأغلبية الساحقة في المجتمع، قد انتقلت إلى جانب السلطة الثورية، والمهمة الأساسية للمؤتمر اليوم تتمثل في تكوين حزب طلائعي"³⁵. وجاء على لسان تمام مدير التخطيط بوزارة الاقتصاد قوله: "لقد حددت نصوص اللجنة التحضيرية للمؤتمر المهام الجديدة، ومن بينها قضية إدارة الدولة، والمؤتمر سيعطي لهذه القضية طابعها النهائي، إن مهمة إدارة الدولة تتلخص اليوم في تنظيم الإحصاء والرقابة على الإنتاج ورفع إنتاجية العمال، أي إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني"³⁶.

4.1. نتائج مؤتمر الجزائر عام 1964:

في 20 أبريل 1964، انعقدت الجلسة الختامية للمؤتمر برئاسة بشير بومعزة للتصديق على تقرير اللجنة السياسية والتنظيمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وأعلن في صبيحة يوم 21، النتائج التالية:



- المصادقة على ميثاق الجزائر.
- انتخاب أحمد بن بلة بالإجماع أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني.
- انتخاب اللجنة المركزية، مكونة من ثمانية أعضاء أساسيا وعشرين عضوا إضافيا.
- انتخاب المكتب السياسي من سبعة عشر عضوا، من بينهم ثمانية وزراء، ورئيس الجمعية الوطنية التأسيسية، وأربعة عسكريين من بينهم العقيدان أكلي محند أولحاج ومحمد شعباني، ورئيس ودادية الجزائريين بفرنسا وأوروبا، وثلاث نواب³⁷.
- ولقد شارك المؤتمر في مهرجان شعبي في ساحة إفريقيا بالعاصمة يوم 22 أبريل 1964 للإعلان على النتائج التي توصل إليها، ولوضع الأسس للانطلاقة الجديدة، وألقى الأمين العام للحزب خطابا استعرض فيه قرارات المؤتمر في مجال السياسة العامة للدولة الجزائرية، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية: "لقد انتصرت الجزائر، قاعدة شرعية لهذه الثورة، نتائج المؤتمر تبطل تكهنات المناهضين للثورة الجزائرية، من الذين راهنوا على أن يكون هذا المؤتمر مقبرة للثورة الجزائرية، لن تكون ميامي مناهضة للثورة الجزائرية، مؤتمر المصالحة والتوضيح، المرحلة القادمة استكمال الإصلاح الزراعي، وهذا الإصلاح غير موجه ضد صغار الفلاحين، رعاية أبناء الشهداء واجب إنساني، اختياري لأمانة الحزب مسؤولية وتشريف، تدعيم سيادة البلاد إذ سيكون عام 1964 عام الجلاء والتعريب"³⁸.
- يعتبر ميثاق الجزائر عام 1964 الوثيقة الثانية التي تضمنت توجهات الدولة الجزائرية في تحقيق أهداف الثورة الاجتماعية بعد وثيقة طرابلس عام 1962، التي تضمنت البرنامج السياسي والاجتماعي والثقافي للثورة الديمقراطية الشعبية، فقد استعرض ميثاق الجزائر في القسم الأول تحليل الحركة الوطنية الدولة الجزائرية حتى عام 1954 مع التركيز على الثورة التحريرية بقيادة جبهة التحرير الوطني. أما القسم الثاني فقد عالج مشاكل الفترة الانتقالية ومهام البناء³⁹. أما القسم الثالث، فقد تناول القانون الأساسي للحزب الذي جاء في أربعة فصول وأربعين مادة⁴⁰. أما القسم الرابع فقد احتوى على ملحق خاص بتقرير الأمين العام للمكتب السياسي الذي قدمه في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، مضافا إليه لائحة السياسة العامة واللائحة الاقتصادية والاجتماعية التي صادق عليها المؤتمر في الجلسة الختامية⁴¹. السؤال في نهاية ذلك سواء ما كان منه



قبل انعقاد المؤتمر أو ما كان بعده، هل سيكون موقف المؤتمرين إلى جانب الذين لا يكفون عن ترديد أسطورية الثورة الجزائرية ولا يرون من نضال الشعب الجزائري غيرها؟

2. قراءة تفاعلات مؤتمر الجزائر عام 1964 والصعوبات:

إن الوقوف في تصوير الثورة الجزائرية ببعدها السياسي عند حد الأسطورة يكاد يكون محاولة لحبس مستقبل الشعب الجزائري داخل متحف التاريخ في تحقيق الثورة الاجتماعية على أساس ميثاق الجزائر. ومن هنا فإن الثقة بالمستقبل، تبدأ باستشراف الصعوبات التي تواجه الشعب الجزائري، وتنتهي بتقدير امكانية الشعب على تذليلها. وهكذا وضع المؤتمر الجزائريين أمام أمرين هما:

- الأمر الأول تفاعلات لا بد أن يمر بها.

- الأمر الثاني صعوبات لا بد أن يجد لها حولا.

تستهدف التفاعلات في أي ثورة اجتماعية تجميع القوى والأفكار في تيار رئيسي واحد، وليس معنى ذلك أن ينتهي كل صراع بين هذه القوى والأفكار، وإنما أن تباشر جميعا أدوارها داخل التيار الرئيسي بغرض الوصول إلى نتيجة نهائية للصراع، تعكس الإرادة العامة للتقدم. والصعوبات في حالة الثورة الجزائرية ليست كغيرها من الصعوبات، لأنها تواجه الخطر في انجاز التفاعلات وتجاوز الصعب معا⁴². وهكذا فإن التفاعلات التي كان على الشعب الجزائري أن يمر بها، لكي يجتاز مرحلة الخطر، والبدء بها لأنها مست النواحي السياسية والاجتماعية في الواقع الجزائري، بينما كانت غالبية الصعوبات، تكمن في الناحية الاقتصادية، وإن اقتربت من النواحي السياسية والاجتماعية أحيانا.

1.2. التفاعلات لاجتياز الخطر بعد مؤتمر الجزائر عام 1964:

والبداية السياسية هي المدخل، فإذا لم يتحقق فيها التفاعل المطلوب فإن ما يلي من الصعوبات لن يطرح للبحث، ولن يكون هناك من يواجه أي سؤال فيه بجواب. والتفاعلات المطلوبة بعد ذلك:

- هناك التفاعل الضروري الذي يمكن أن تتحقق به وحدة حزب جبهة التحرير الوطني:

إن الجبهة على مراحل الثورة التحريرية، منذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954، فتحت أبوابها بحكم ضرورة استقطابها لكل عناصر الثورة ضد الاستعمار الفرنسي عناصر تختلف في تكوينها عن الدوافع التي حركتها وصنعت تكوينها، وفي مرحلة ما بعد مؤتمر



الصومام عام 1956، فتحت الجبهة أبوابها لعناصر كانت تعتقد بأن الجزائر امتداد لفرنسا ما وراء البحر، ولعناصر كانت تريد صيغة للاستقلال ضمن إطار السيادة الفرنسية، ولعناصر تطالب بالاستقلال لكنها لا ترى بعده مفرا من حتمية الارتباط مع فرنسا⁴³. وكل هذه العناصر على امتداد الثورة الجزائرية، ومع زيادة تورط فرنسا في حربها الاستعمارية ضد الشعب الجزائري من ناحية، ومع انتصارات الثورة الجزائرية من ناحية أخرى، حملت هذه العناصر معها أفكارها القديمة السياسية والاجتماعية، وسمحت لها الظروف لكي تلقي بما تحمله إلى الوسط الجديد الذي انتقلت إليه خصوصا، بعد مؤتمر الصومام⁴⁴.

ولقد كانت الأزمة التي عاشتها جبهة التحرير الوطني غداة الاستقلال، وخاصة انقسام قادة الثورة في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية ماي/جوان 1962 بطرابلس، ثم دخول الحكومة المؤقتة إلى الجزائر بعد الاستقلال بغير المكتب السياسي، ثم الظروف التي تولى فيها أحمد بن بلة مسؤولية قيادة الدولة الجزائرية، ثم تمرد حسين آيت أحمد في منطقة القبائل خريف عام 1963 كل هذه الأزمات، كانت تعبيرا عن فقدان الوحدة الفكرية داخل مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني ربيع عام 1964. وإذا كان أن التيار الثوري الذي تقوده جبهة التحرير الوطني ظل ممسكا بزمام الأحداث، فإن هذا التيار كان يواجه هجمات من كل الجوانب خصوصا في الظروف المحيطة بقيام الدولة الجزائرية⁴⁵.

2.2. التفاعل الضروري بين الداخل والخارج وصعوباته:

لقد قسمت الثورة الجزائرية نفسها بحكم ظروف ووسائل الكفاح إلى فريقين⁴⁶:

- الفريق الأول يخوض الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي في الداخل، ويتعرض لما هو أقسى من العدو إذا سقط يوما في أغلال الأسر وواجه محنة التعذيب الرهيب.
 - الفريق الثاني يخوض النضال ضد الاستعمار الفرنسي من الخارج يكتسب التأييد المعنوي والمادي للثورة. لكن هذا الفريق بعد عام 1956، ثم إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 بدأ يعيش جو الحكم في المنفى.
- وتحت ضغط المراحل والعناصر المختلفة داخل جبهة التحرير الوطني، فلقد ظهرت الصعوبات، ورغم ذلك فإن بعض العناصر خصوصا تلك المنتمية إلى التيار الثوري، حافظت تحت ظروف الكفاح على طهارتها، وجرحتها انحرافات الآخرين. وبعد الاستقلال، أصبح الفريقان معا في الجزائر، كل منهما يحمل تناقضاته. ونتج عن ذلك



الخلاف بين الداخل والخارج، ما أطلق عليه سوء فهم تركّز في نقطتين اثنتين هما: النقطة الأولى حول دور الجيش الوطني الشعبي في المجتمع، ولمن تكون القيادة فيه، والنقطة الثانية تتصل بالبرنامج الذي يمكن أن يعتمد أساسا لتطوير المجتمع الجزائري⁴⁷.

1.2.2. في النقطة الأولى تلخصت وجهات النظر في رأيين اثنين:

- الرأي الأول يقول إن جيش التحرير الوطني كان نواة الثورة الجزائرية، ويجب أن يبقى له دوره في تحريك الأوضاع بعد النصر. ومع ذلك فنفس هذا الرأي يطلب تغيير تكوين الجيش بقصد إعادة بنائه على أساس حديث، لخدمة الدولة، ومعنى ذلك أن تكون القيادة العسكرية فيه محترفة. وإذا لم يحدث ذلك فهناك خطر ألا يستطيع الجيش صد عدوان خارجي ضد الدولة الجزائرية، أو قد يصبح مجالا لاختمار حركات التمرد والانقلابات⁴⁸.

- الرأي الثاني يقول بأن جيش التحرير الوطني يجب أن يتطور بدءا من واقعه، مستفيدا في تكوينه من الخبرة التي استطاعت الصمود أمام الاستعمار الفرنسي وتعلمت بالتجربة⁴⁹.

وإذا أصبحت قيادة الجيش محترفة كما يرى أصحاب الرأي الأول، وبقي للجيش في نفس الوقت دوره في تحريك الأحداث، فلقد يصل الأمر إلى أن يصبح الجيش سلطة فوق الثورة الاجتماعية، وليس أداة من أدواتها، فضلا عن أن القيادات العسكرية المحترفة المتاحة غداة الاستقلال في الجزائر لا ينتمي الجزء الأكبر منها إلى الثورة التحريرية، لأن بعض الضباط من هذه القيادات العسكرية ظلوا إلى وقت قريب ضباطا في الجيش الفرنسي، لكنه انضم إليها في آخر ساعة عندما بدا يوم النصر⁵⁰.

2.2.2. أما النقطة الثانية فكانت حول السياسة التي يمكن أن تكون أساسا لتطوير

المجتمع الجزائري، ولقد تلخصت وجهات النظر في عنصرين اثنين:

- العناصر اليسارية القادمة من الخارج تحمل معها أفكارا واسعة الأبعاد في الثورة الشاملة، ودراسات من تجارب في التغيير الاجتماعي في بلدان كانت تهب عليها رياح التغيير الثوري من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولقد عبرت هذه العناصر عن نفسها بلغة علمية كانت تبدو غريبة ومعقدة. ولكن هذه العناصر كانت تعتقد أن أفكارها ولغتها مهما بدت غريبة على الواقع الجزائري، فإنها لغة قوانين الحركة الاجتماعية، وإنما الذي يتغير هو تطبيقها⁵¹.



- العناصر التي بقيت في الداخل أقرب اتصالا بمشاكل الحياة اليومية للشعب الجزائري، وهي ترى أن الشعب يحتاج إلى الخبز أكثر من حاجته إلى الشعارات الإيديولوجية المشحونة. واعتقدت هذه العناصر بالبعد الاجتماعي، بل إن بعضها طبق تحت ظروف الكفاح تجارب متقدمة من صميم أهداف بيان أول نوفمبر 1954 وخاصة الديمقراطية الاجتماعية. ولكن هذه العناصر كانت تريد اشتراكية الواقع التي تواجه متطلبات التغيير الاجتماعي بالممارسة⁵².

3.2. التفاعلات مع احتلال المواقع بعد الاستقلال والصعوبات:

يبقى تفاعل السباق إلى احتلال المواقع بعد الاستقلال، ولمن تكون السلطة في الدولة؟ ففي مجال الصراع على السلطة ولمن تكون، فإن الوضع القائم أدى إلى التناقض بين جهاز الإدارة، وبين جهاز الحزب وما ينبغي أن يؤديه كل منهما:

- الجهاز الإداري القديم، خصوصا بعد التخريب الاستعماري يشعر بحاجة الثورة إليه في إدارة شؤون البلاد. ومع ذلك فهذا الجهاز لا ينتمي إلى عناصر الثورة التي وصلت إلى الحكم، وإنما هو نفس الجهاز الذي حكمت به فرنسا. وهذا الجهاز يريد أن يكون أكبر قدر من سلطة القرار في يده، على الأقل لكي يحمي مستقبله من تبعات ماضيه. ولقد زاد من خطورة الجهاز الإداري القديم أنه دعم نفسه بعدد كبير من مناصلي الجبهة تولوا الوظائف السامية، وكانت مهامهم الجديدة من نوع جديد عليهم، وكان عليهم أن يتقبلوا ما يقدم إليهم لكي تسير شؤون البلاد⁵³.

- جهاز الحزب الحاكم وله دور لا بد أن يؤديه مع فقدته الكثير من إطاراته في الدولة، لكنه مصمم برغم ذلك على أن تكون له السيطرة عليها ليستطيع فرض مطالب الثورة الاجتماعية. ولكن لا يخلو الأمر من صراعات شخصية⁵⁴.

- هناك التناقض بين مؤهلات الأدوار في الثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي، وعن مؤهلات الأدوار في الثورة الاجتماعية من أجل بناء الدولة الجزائرية، فهناك من يتصور أن الذين ظلوا مجاهدين لهم كراسي الحكم بعد الاستقلال بالشرعية الثورية يصدرن من فوقها الأوامر. وذلك موقف صعب، يزيد فيه أن الثورة الجزائرية عاشت سبع سنوات ونصف، وفي كل يوم منها كانت هناك قصص بطولات لم تخل بحكم الطبيعة البشرية من قصص المبالغة⁵⁵.

4.2. تفاعلات الصراع على ثمرة الحرية والصعوبات:



هناك صعوبة بين أصحاب الحق في الثورة الاجتماعية، وبين الذين أتاحت لهم الظروف أن يسبقوا إلى جني ثمرتها، وفي تجربة التسيير الذاتي للمزارع مثال لهذه الصعوبات، فقد ترك المستوطنون الفرنسيون القطاع الزراعي الحديث في الجزائر بقصد انهيار الاقتصادي والمالي للبلاد، ولكن الحكومة الجزائرية ناشدت العمال بتسيير مزارعهم. ولم تكن الحكومة عادة الاستقلال تملك الأيدي العاملة المتخصصة في الإنتاج والإدارة. ومع أن تجربة التسيير الذاتي كانت خطوة ثورية في الجزائر بناء على قرارات 18 مارس 1963، للرد على التفجيرات النووية الفرنسية التي أمر بها الجنرال ديغول في الذكرى الأولى لاتفاقيات إيفيان، لكن الظروف ومتطلباتها هي التي صاغت شكله النهائي⁵⁶. وعند تطبيق التوجهات الاقتصادية لميثاق الجزائر عام 1964، وقف سكان الأرياف يتساءلون: ونحن ماذا أخذنا من الثورة؟ نحن الذين تحملنا العبء الأكبر من الثورة التحريرية، وهم الذين حصلوا بعد ذلك على ثروة الأرض في المزارع⁵⁷.

وأخيرا هناك الصعوبة بين الآمال التي علقها الطبقة المتوسطة على انتصار الثورة التحريرية، وبين الضرائب التي جاءت الدولة الجزائرية باسم الثورة الاجتماعية لكي تفرضها عليها. ولقد ظل جزء من هذه الطبقة بعيدا عن الثورة بمشاركته، وإن لم يستطع بعواطف الوطنية أن يبتعد. وحين تحقق الاستقلال، تصور هذا الجزء بحكم تركيب الطبقات في أي مجتمع، أن الفرصة واثته ليحل محل الطبقة العليا المتمثلة في المستوطنين الفرنسيين. ووصل بعض هؤلاء إلى حد أن اشترى خلال الفترة الانتقالية بين وقف إطلاق النار وإعلان الاستقلال أملاكا واسعة من المستوطنين الهاربين. وغداة الاستقلال ألغت الحكومة هذه الصفقات المريبة بأثر رجعي بمقتضى تحذير جبهة التحرير الوطني كل جزائري يتعامل مع مشروع قسنطينة⁵⁸.

ومن ناحية ثانية، فقد تصور جزء من الطبقة المتوسطة أن معنى الاستقلال والحدود التي كان الاستعمار يفرضها عليه قد زالت، ولم يبق أمامه سوى أن يتوسع، فإذا الحكومة الجزائرية تقرر فرض عليه حدودا أكثر صرامة، وإن كانت تنبع من دوافع اجتماعية أعمق من الحدود الاستعمارية البائدة. وللتاريخ فإن هذا الجزء كان من بين أهم مصادر تمويل الثورة التحريرية حتى النصر. ولذلك كان الاتجاه الاشتراكي بعد الاستقلال صدمة لهذه الطبقة التي لم تستطع من منظور مصالحها أن تقبل حكم الحزب الواحد⁵⁹.



مهما يكن من أمر تفاعلات مؤتمر جبهة التحرير الوطني في الجزائر عام 1964، في الثورة الاجتماعية، فإن الصعوبات التي اعترضت تطبيق توجهات الحزب الحاكم في هذه الثورة، قد أفرزت التناقض بين مشاعر الشعب الجزائري واحتياجاته النفسية. تناقض بين حركة الثورة الاجتماعية، وبين الرغبة في السلم الاجتماعي بعد أكثر من سبع سنوات من التضحية والفداء. فكان لا بد من تفاعل يطور أسلوب حركة الثورة الاجتماعية، ويقنع الشعب الجزائري أن يتفتح لاستقباله.

لا شك، في أن مؤتمر جبهة التحرير الوطني المنعقد بالجزائر العاصمة عام 1964، قد حقق نجاحا يفوق ما كان منتظرا، على طريق التفاعلات:

- إن المؤتمر أكد بطريقة حاسمة قيادة أحمد بن بلة للثورة الجزائرية بمرحلتها السياسية والاجتماعية.

- إن المؤتمر، بقبوله للتقرير، أعطى الحزب الحاكم برنامج عمل لبدء الثورة الاجتماعية.

- إن المؤتمر بالمناقشات التي جرت فيه، قد سمح بعملية تنفيس، وإذابة لبعض الرواسب القديمة.

- إن تشكيل اللجنة المركزية في نهاية المؤتمر أبرز ثلاثة دلالات لها أهميتها: الأولى: أن كل العناصر المنتمية إلى مراحل الحركة الوطنية الجزائرية، قبل الثورة التحريرية، قد استبعدت من قيادة الحزب.

الثانية: هي أن كل العناصر المنتمية إلى مرحلة الثورة ذاتها، قد وجدت مكانها داخل اللجنة المركزية التي هي قيادة الحزب بين مؤتمرين.

الثالثة: هي تمثيل الجيش الوطني الشعبي لسليل جيش التحرير الوطني في اللجنة المركزية للحزب.

خلاصة القول إن المؤتمر لم يحقق التفاعلات الضرورية في الثورة الاجتماعية، فإنه فتح باباً أمام هذه التفاعلات، وبقي بعد المؤتمر جانب الصعوبات التي ستواجه الشعب الجزائري.

الهوامش:

¹ أحمد بن بلة (1916-2012)، تأثر كثيرا بمجزرة 8 ماي 1945 فانخرط في حزب الشعب المحظور، عضو المنظمة الخاصة عام 1947 ومسؤول مقاطعة وهران، ثم المنسق الوطني عام 1949، اعتقل سنة 1950 وحكم



سبعة سنوات سجنًا وغرامة بمبلغ 120 ألف فرنك وخمس سنوات نفي و10 سنوات حرمانًا من الحقوق المدنية، فر من سجن البليدة في 16 مارس 1952 ولجأ إلى القاهرة رفقة محمد خيضر وحسين آيت أحمد، اعتقل في 22 أكتوبر في حادثة اختطاف الطائرة، حتى وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962. وأصبح أول رئيس لحكومة الجمهورية الجزائرية في 26 سبتمبر 1962. للمزيد ينظر سعداوي مصطفى، (المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة نوفمبر 1954 (1947-1954)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2005-2006، ص 439-440.

⁻² جريدة الشعب، 17 نوفمبر 1963.

⁻³ نفسه.

⁻⁴ الحاج بن علا (1923-2009)، عضو في المنظمة السرية الخاصة للحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، ورتقي في جيش التحرير الوطني إلى رتبة رائد، وعضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ورئيس سابق للمجلس الوطني الشعبي. للمزيد ينظر موقع وزارة المجاهدين.

⁻⁵ Front de Libération Nationale, Commission centrale chargée de la préparation du Congrès du FLN, in Maghreb, n° 1, (janvier-février 1964), pp 23-25.

⁻⁶ Le Monde, 10 mars 1964.

⁻⁷ Libération, 26 mars 1964.

⁻⁸ جريدة الشعب، 4 أبريل 1964.

⁻⁹ Alger Républicain, 4 Avril 1964.

⁻¹⁰ Ibidem.

⁻¹¹ رغم الصداقة التي ربطت الشيخ محمد البشير الإبراهيمي (1889-1965)، بالرئيس أحمد بن بلة غداة الاستقلال، حين اختاره لإلقاء أول خطبة في جامع كتشاوة بالعاصمة في فاتح نوفمبر 1962 بمناسبة استرجاع الجزائر لهذا المسجد العتيق، فإن الشيخ لم يكن راضيا على الاتجاه الذي بدأت تتجه إليه الدولة الجزائرية بعد الاستقلال؛ فأصدر في 16 أبريل 1964 يوم انعقاد مؤتمر جبهة التحرير الوطني بياناً جاء فيه: "إن الأسس النظرية التي يقيمون عليها أعمالهم يجب أن تنبعث من صميم جذورنا العربية الإسلامية لا من مذاهب أجنبية". وفي هذا الصدد نقدم شهادة الشيخ عبد الرحمان شيبان ومفادها: "ولقد لقي هذا البيان صدى واسعاً في الصحافة الدولية، الشيء الذي أغضب الرئيس أحمد بن بلة لأنه اعتقد أن الشيخ الإبراهيمي قد تعمد إحراجه ودعم خصومه السياسيين في الداخل والخارج، والتشويش على مؤتمر جبهة التحرير الوطني. فقد بعثت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا بيان استنكار وتحريض على الشيخ الإبراهيمي، على إثر ذلك قمت بإجراء اتصالات ببعض الوجوه البارزة... ونصحتني شريف بلقاسم (المعروف بالرائد جمال)، بأن اتصل شخصياً بالرئيس أحمد بن بلة وأن أكلّمه في الموضوع ورجوته أن يأمر بعدم قراءة البرقيات المنددة ببيان الشيخ على مسامع المؤتمرين. وتوجهت في صحة الرئيس إلى منزل الشيخ، ومن المشاهد التي أثرت في خلال هذا اللقاء التاريخي هي عندما خاطب الرئيس أحمد بن بلة الشيخ الإبراهيمي قائلاً: أعاهدك أن أظل وفيًا للإسلام وللعربية ما حييت. للمزيد ينظر شهادة رئيس جمعية العلماء الشيخ عبد الرحمن شيبان في مقابلة صحفية عام 1985.

⁻¹² فرحات عباس (1899-1985)، سياسي ورجل دولة جزائري، انتخب عام 1926 رئيساً لجمعية الطلاب المسلمين الجزائريين، وأسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري عام 1937، وفي عام 1943 نشر مع أحمد بومنجل بياناً طالب فيه بضرورة مشاركة المسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم، وفي عام 1956 انضم إلى جبهة التحرير الوطني، وفي عام 1958 عين رئيساً للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وفي سنة 1962 انتخب رئيساً للجمعية



الوطنية التأسيسية للجزائر المستقلة حتى استقالته في سبتمبر 1963. للمزيد ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2002، ج3، ص 854-855.

¹³- محمد خضير (1912-1967)، عضو في حزب الشعب، حيث انتخب نائبا عن الجزائر العاصمة عام 1946. لجأ إلى القاهرة عام 1951، مندوب حزب الشعب في القاهرة وعضوا في لجنة تحرير المغرب العربي، بعد اندلاع الثورة ساهم في تزويد جيش التحرير الوطني بالأسلحة وفي ضمان الدعم العربي. اعتقل يوم 22 أكتوبر 1956 بعد اختطاف الطائرة، ولم يطلق سراحه إلا في 19 مارس 1962. للمزيد ينظر موقع وزارة المجاهدين، تاريخ الجزائر.

¹⁴- محمد بوضياف (1919-1992)، عضو حزب الشعب عام 1945، مسؤول ناحية سطيف عام 1946، عضو المنظمة الخاصة بقسنطينة، ساهم في تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل ثم جبهة التحرير الوطني. غادر الجزائر في 26 أكتوبر ليلتحق بالوفد الخارجي، وفي 22 أكتوبر 1956 اعتقل في حادث الطائرة، أطلق سراحه في 19 مارس 1962. للمزيد ينظر سعداوي مصطفى، نفس المرجع، ص 442.

¹⁵- بن يوسف بن خدة (1923-2003)، ناضل في حزب الشعب الجزائري-حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، أمين عام اللجنة المركزية لحركة الانتصار خلفا لحسين لحول، التحق بجبهة التحرير الوطني عام 1955، وعين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر الصومام عام 1956، ارتقى من وزير في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى رئيس لها في 28 أوت 1961 خلفا لفرحات عباس، عارض تشكيلة المكتب السياسي في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس بداية جوان 1962، اعتزل النشاط السياسي من 1962 ليتفرغ لأعمال الصيدلة بالعاصمة حتى وفاته. للمزيد ينظر موقع المعرفة: www.marefa.org

¹⁶- حسين آيت أحمد (1926-2015)، عضو حزب الشعب عام 1942، عضو اللجنة المركزية والمنسق الوطني للمنظمة الخاصة، حكم عليه غيابيا عام 1952 بعد اكتشافها، لجأ إلى القاهرة عام 1953، مثل جبهة التحرير الوطني في مؤتمر باندونغ عام 1955، وعضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية عام 1956، ترأس وفد جبهة التحرير الوطني في نيويورك، اعتقل في 22 أكتوبر 1956. للمزيد ينظر سعداوي مصطفى، نفس المرجع، ص 437.

¹⁷- El Moudjahid, 4 avril 1964.

¹⁸- هوارى بومدين (1932-1978)، ترك الدراسة بجامعة الأزهر بالقاهرة والتحق بصفوف جيش التحرير الوطني عام 1955، بناء على تزكية من أحمد بن بلة، في المنطقة الخامسة، وارتقى إلى رئيس هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني سنة 1960، ثم عين وزيرا للدفاع في أول حكومة جزائرية في 26 سبتمبر 1962. للمزيد ينظر عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج6، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 161.

¹⁹- El Moudjahid, 15 avril 1964.

²⁰- صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية، القاهرة، 1964، ص 145.

²¹- كريم بلقاسم (1922-1970)، شارك في الاجتماعات التي سبقت أول نوفمبر 1954، قائد المنطقة الثورية الثالثة في منطقة القبائل. شارك في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ. بعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية شغل منصب وزير القوات المسلحة، ثم وزير الشؤون الخارجية، ووزير الداخلية. رئيس الوفد الجزائري في مفاوضات إيفيان. اغتيل في 18 أكتوبر 1970 في ألمانيا. للمزيد ينظر: موقع وزارة المجاهدين، تاريخ الجزائر.

²²- خضر بن طوبال (1923-2010)، انخرط في صفوف حزب الشعب أثناء الحرب العالمية الثانية، انضم إلى المنظمة الخاصة بالشمال القسنطيني. بعد اكتشاف أمرها لجأ إلى جبال الأوراس وتعرف على مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط، عمار بن عودة. كان عضوا في مجموعة 22، شارك في هجومات 20 أوت



1955 رفقة زيغود يوسف، شارك ضمن وفد المنطقة الثانية في مؤتمر الصومام. عين عضواً إضافياً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، خلف زيغود يوسف على رأس الولاية الثانية، التحق بتونس سنة 1957 عين عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ عند تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عين وزيراً الداخلية. شارك في المفاوضات إيفيان. للمزيد ينظر موقع وزارة المجاهدين، تاريخ الجزائر.

²³ **عبد الحفيظ بوصوف** (1926-1980)، انضم إلى حزب الشعب الجزائري بقسنطينة، ثم عند اندلاع الثورة، عين نائباً للعربي بن مهيدي بالمنطقة الخامسة، بعد مؤتمر الصومام أصبح عضواً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي سبتمبر 1956 عين قائداً للولاية الخامسة خلفاً لابن مهيدي برتبة عقيد ساهم في وضع شبكة الاتصالات والاستخبارات في الولاية الخامسة ثم باقي الولايات، وفي سبتمبر 1957 أصبح عضواً في لجنة التنسيق والتنفيذ وفي سبتمبر 1958 عين وزيراً للعلاقات العامة والاتصالات في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. للمزيد ينظر موقع وزارة المجاهدين، تاريخ الجزائر.

²⁴ أكي محند أولحاج (1917-1972)، اشتغل بالتجارة وبدأ يربط علاقات مع أعضاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية مثل كريم بلقاسم ومحمدي السعيد. عند اندلاع الثورة التحق بها مع أبنائه الثلاث، ترقى إلى قائد الناحية الرابعة من المنطقة الثالثة (القبائل) ونقيب في 1957 ثم رائد. وبعد استشهاد العقيد عميروش في 29 مارس 1959 خلفه على رأس الولاية الثالثة، ورقى إلى رتبة عقيد عام 1960 وأصبح عضواً في المجلس الوطني للثورة الجزائرية. للمزيد ينظر موقع وزارة المجاهدين، تاريخ الجزائر.

²⁵ صالح بوبنيدر (1929-2005)، المعروف باسم صوت العرب، بدأ مشواره السياسي منذ 1945 في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وأصبح عضواً في المنظمة الخاصة. أعتقل سنة 1950 وسجن بعبانة ثم الجزائر إلى غاية 1952، من مجفري الثورة التحريرية بمنطقة الخروب، وعين من قبل زيغود يوسف مسؤولاً عن منطقة وادي الزناتي منذ نوفمبر 1954، ترقى في المناصب حتى صار عضواً في قيادة الأركان، برتبة عقيد. وكان من أبرز القادة العسكريين في الشمال القسنطيني ثم خلف العقيد علي كافي على رأس الولاية الثانية إلى غاية الاستقلال. للمزيد ينظر موقع وزارة المجاهدين، تاريخ الجزائر.

²⁶ محمدي السعيد (1912-1994)، انخرط في صفوف نجم شمال إفريقيا سنة 1936، وفي الحرب العالمية الثانية تطوع بالجيش الألماني ما بين 1942-1944، وفي نهاية هذه السنة قام بمحاولة إنزال جوي بهدف للثورة على الاستعمار الفرنسي بالجزائر لكنه أسر على الحدود التونسية وسجن في بنزرت وأفرج عنه سنة 1952، ثم واصل نضاله الوطني، والتحق بجبهة التحرير الوطني عام 1955، وبعد مؤتمر الصومام عين قائداً على الولاية الثالثة خلفاً لكريم بلقاسم بعد خروجه إلى تونس، ثم أصبح قائداً للأركان بالقاعدة الشرقية لغاية جانفي 1960، وشغل في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية وزيراً للدولة، وقد أصبح بعد الاستقلال أول وزير للمجاهدين. للمزيد ينظر محمد عباس، ثوار عظماء شهادات 17 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، 2009، ص ص 309-310.

²⁷ بشير بومعزة (1927-2009)، ناضل في حزب الشعب الجزائري، ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية وجبهة التحرير الوطني من أجل تحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي، شغل مناصب وزارية عديدة في حكومة أحمد بن بلة، ثم في حكومة هواري بومدين الذي اختلف معه واختار المنفى ثم رئيس جمعية 8 ماي 1945 ثم عينه الرئيس اليمين زروال عام 1998 رئيساً لمجلس الأمة. للمزيد ينظر موقع مؤسسة 8 ماي 1945.

²⁸ سويح الهواري، أحد أعلام الغرب الجزائري، شغل أول مندوب مسير لولاية وهران عشية الاستقلال في 7 جويلية 1962. قدم الكثير للحركة الوطنية من خلال الأعمال التي قدمها في إنشاء جمعية الفلاح المعروفة بولاية وهران سنة 1937 والتي كان لها دور فعال خلال الثورة التحريرية والتعبئة للجهاد ضد العدو الفرنسي، وذلك إلى جانب تشعب



سويح الهواري بالفكر الإصلاحي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين. للمزيد ينظر موقع جمعة العلماء المسلمين الجزائريين.

²⁹⁻ محمد السعيد معزوزي (1924-2009)، تعلم في تيزي وزو، انخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1943، يعد من أشهر المساجين السياسيين الجزائريين في العهد الاستعماري، حيث قضى 17 سنة سجنًا، وبعد الاستقلال تقلد منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية من 1968 إلى 1977 ثم وزير المجاهدين من 1977 إلى 1979. للمزيد ينظر موقع وزارة المجاهدين.

³⁰⁻ جريدة الشعب، 17 أفريل 1964.

³¹⁻ جريدة الشعب، 17 أفريل 1964.

³²⁻ نفسه.

³³⁻ نفسه.

³⁴⁻ El Moudjahid, 19 avril 1964.

³⁵⁻ Ibidem.

³⁶⁻ Ibidem.

³⁷⁻ Alger Républicain, 22 avril 1964.

³⁸⁻ Ministère de l'Orientation Nationale, Les discours du Président Ahmed Ben Bella, année 1964, premier trimestre de l'année 1965, Alger 1965, p 46.

³⁹⁻ Front de Libération Nationale, La Charte d'Alger, Ensemble des textes adoptés par le premier Congrès du Parti Front de Libération Nationale (du 16 au 21 avril 1964), 176 pages, Constantine, s.d. 1964, p 27.

⁴⁰⁻ Ibid, pp 75-120.

⁴¹⁻ Ibid, pp 129-176.

⁴²⁻ Louis Fougère, La Charte d'Alger, in Annuaire de l'Afrique du Nord, CNRS, Paris, 1964, pp 9-21.

⁴³⁻ محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1989، ص ص 57-56

⁴⁴⁻ عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص 152.

⁴⁵⁻ وزارة الإرشاد القومي، الجزائر في عامها الثاني 1962-1964، مديرية التوثيق والمنشورات، الجزائر 1964، ص 135.

⁴⁶⁻ Jean Leca, Jean-Claud Vantin, L'Algérie politique, Instituts et régime, Paris, F.N.S.P, 1975, p 116.

⁴⁷⁻ Mohamed Harbi, FLN mirage et réalité 1954 -1962, NAQ/ENAL, Alger 1993, p 198.

⁴⁸⁻ Bernard Cubertafond, L'Algérie contemporaine, Paris, PUF, 1981, p 54.

⁴⁹⁻ François Buy, République Algérienne Démocratique et populaire, juillet 1962-mai 1965, Paris 1965, p198.

Mohaed Bedjaoui, L'Evolution institutionnelle de l'Algérie depuis l'indépendance, t1, Paris 1968, p 165.



⁵⁰- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ط1، الدار العثمانية، الجزائر، 2013، ج3، ص 298.
⁵¹- أحمد منصور، الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار الثورة، ط2، دار الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 543.

⁵²- Centre National pour la Recherche Scientifique, Annuaire de l'Afrique du Nord (Algérie, Maroc, Tunisie), T2 1964, Ed Centre d'Etudes Nord-Africaines, Paris 1977, p 766.

⁵³- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص 21-23.
⁵⁴- وزارة الإعلام، الذكرى العاشرة للاستقلال 1962-1972، الجزائر 1972، ص 97.

⁵⁵- لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة، تحرير صادق بخوش، الطبعة الثانية، 2000، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 102.

⁵⁶- جريدة الشعب، 25 أبريل 1964.

⁵⁷- El Moudjahid, 24 avril 1964.

⁵⁸- Jean Yves Fabron, Les institutions politiques de l'Algérie depuis l'indépendance 1962-1974, Paris 1975, p 42.

⁵⁹- عبد الرحمان كريمي (الدعو سي مراد)، ومنهم من ينتظر، ط1، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 302.